E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1996/38
19 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٦ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسات التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري، في جميع البلدان، مع الاهتمام خاصة بالبلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة: تقرير اللجنة الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨(د-٢٣)

رسالة مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من القائم بالأعمال، بالنيابة، البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

حالة الأقليات القومية اليوغوسلافية في جمهورية ألبانيا ودعم ألبانيا للحركة الانفصالية في كوسوفو وميتوهيجا

تواصل الحكومة الجديدة في جمهورية ألبانيا، التي عيّنت عقب الانتخابات المعقودة مؤخراً، وهي الانتخابات التي اتسمت بمخالفات ضخمة وبخطوات غير ديمقراطية اتخذتها السلطات، ونددت بها بشدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي والعديد من أعضاء المجتمع الدولي ذوي التأثير، سياساتها الرامية إلى إقامة ألبانيا الكبرى من خلال تشجيع حركة انفصال السكان ذوي الأصل الألباني والتدخل في شؤون جيرانها الداخلية. وعلى هذا النحو، تنظر الحكومة الألبانية إلى "المسألة الألبانية القومية" على أنها مسألة ذات أولوية في سياستها الخارجية، في الوقت الذي تمتنع فيه عن إعلان نواياها بشأن احترام حقوق الأقليات القومية في ذلك البلد، على الرغم من الالتزام الواقع على عاتقها بوصفها عضواً في مجلس أوروبا وبموجب صكوك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي مناسبات عديدة، نددت بعض المؤسسات الأوروبية بعدم احترام جمهورية ألبانيا لحقوق الأقليات القومية. ومن المعروف جيداً في محافل الأمم المتحدة أن ألبانيا لا تعترف بحقوق أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص ينتمون إلى الأقليات اليوغوسلافية - من أصل صربي ومن الجبل الأسود ومن غورا - من الأرثوذكس أو المسلمين. ولا يُعترف بالصفة القومية لهذه الأقليات ولا يحق لأفرادها استخدام لغتهم الأصلية رسمياً، وليست لهم مدارس ولا وسائط إعلام ولا مؤسسات ثقافية خاصة بهم، ولا تُقام شعائرهم الدينية بلغتهم الأصلية. أما التراث الثقافي والتاريخي لصربيا والجبل الأسود، وكذلك الأماكن المقدسة بالنسبة لهؤلاء السكان (الكنائس والمدافن)، فقد دُمِّرت منذ فترة طويلة.

وقد حاولت السلطات الألبانية، بغية استيعاب أفراد هذه الأقليات، مصادرة ممتلكاتهم وطردهم من منازلهم، التي توارثوها عن الأسلاف، في قريتي مالي وفيليكي بوريك، في مقاطعة سكوتاري. ومارست هذه السلطات ضغوطاً لتخويف قادة اتحاد "موراكا - روزافا" لصربيا والجبل الأسود من خلال وضع المتفجرات أمام مساكنهم، ومنعتهم بذلك من الاشتراك في الاحتفالات الثقافية والفولكلورية التي عقدت في وطنهم الأم - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت نفسه، ودون أي سبب، تعرّض أفراد هذه الأقليات لاستجوابات الشرطة.

وأحدث مثال على القمع الذي تمارسه السلطات الألبانية هو إرغام العديد من الأشخاص ذوي الأصل العرقي من صربيا والجبل الأسود في مقاطعة سكوتاري ومناطق أخرى في البلد على استعادة أسمائهم وألقابهم التي تغلب عليها الصبغة الألبانية.

وبموجب القانون الألباني رقم ٧٦٨٢ المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ والخاص بـ "تعديل وتغيير بعض القوانين"، يحق للمواطنين الألبانيين التقدم بطلبات لاستعادة أسمائهم الأصلية، التي كانت الديكتاتورية قد أجبرتهم على إضفاء الصبغة الألبانية عليها. من ذلك، على سبيل المثال، أن نحو ٥٦٠ شخصاً من بين ٢٠٠ ١ شخص من ذوي الأصل العرقي من صربيا والجبل الأسود في مستوطنة فراكا وحدها قد استعادوا أسماءهم الصربية الأصلية، وعلى الرغم من ذلك، أوقف وزير الحكم المحلي تطبيق هذا القانون من الناحية العملية بأن حظر على السلطات المحلية إصدار جوازات سفر للأشخاص ذوي الأصل العرقي من صربيا والجبل الأسود الذين يحملون أسماءهم وألقابهم الأصلية.

وتعتبر هذه المحاولة الرامية إلى تجريد هذه الأقليات من الحقوق الوطنية حالة خطيرة من حالات انتهاك حقوق الإنسان. وهكذا، وعلى الرغم من أن ألبانيا تعلن أنها دولة ديمقراطية، فإنها تقدم مثالاً آخر على النيل من الهوية الوطنية للأشخاص ذوي الأصل العرقي من صربيا والجبل الأسود، متجاهلة بذلك جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، ومبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتسعى الحكومة الألبانية الجديدة، مؤيَّدة بعوامل دولية ذات تأثير، إلى تكثيف جهودها لإدراج مسألة كوسوفو وميتوهيجا في جداول أعمال المحافل الدولية. وهي تقصد منع المجتمع الدولي من الإحاطة علماً بما يحدث داخل ألبانيا نفسها من ممارسات غير ديمقراطية وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية.

وعلى الساحة الدولية، تنسِّق ألبانيا أنشطتها مع القادة الانفصاليين لكوسوفو وميتوهيجا الذين يطالبون باستقلال هذا الاقليم أي بانفصاله، بوصف هذا الحل "حلاً عادلاً"، على الرغم من أن اقليم كوسوفو وميتوهيجا جزء لا يتجزأ من جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد من البلدان والأفراد يُبقي على الاتصالات مع القادة الانفصاليين لكوسوفو وميتوهيجا، معززِّين بذلك تطلعاتهم الانفصالية.

وستكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ممتنَّة لقيام لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بتوفير الحماية لأفراد الأقليات اليوغوسلافية في جمهورية ألبانيا، وإلزامها بأن تحترم بالفعل حقوق هذه الأقليات، تمشياً مع مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(توقيع) ميروسلاف ميلوسيفيتش
القائم بالأعمال، بالنيابة